الخليج العربي المجلد السابع والعشرون العدد (١-٢) ١٩٩٥
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - جمهورية العراق

منهجية التدبير في الاقتصاد العراقي

الدكتور عبد المهدي سليم المظفر
عميد كلية الآداب - جامعة البصرة

المقدمة

ان الحصار الاقتصادي الذي فرضته قوى العدوان الامبريالي في العالم، قد وضع الاقتصاد العراقي أمام امتحان عسير للغاية، فاما ان يتمكن من تجاوز المحددات التي خلفها الحصار الاقتصادي واما ان يعجز عن ذلك. ان العراق قد منع من تصدير النفط الذي يعد المصدر الأول في ديمومة النشاط الاقتصادي وفي تمويل مشاريع التنمية وسد حاجات الشعب من السلع الاستهلاكية وحتى الكمالية. وهذا معناه القضاء على مصدر التمويل الأساسي والحيوي في الاقتصاد العراقي. وان الوقوف عند هذا الحد كان لربما يؤدي الى عجز وتراجع. لهذا كان لابد من التفكير باسلوب جديد للارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي العراقي بشكل يعوض عما سببه منع تصدير النفط من نقص في الموارد اللازمة لديمومة تصاعد وتائر النشاط الاقتصادي.

ان عملية التدبير هي عبارة عن اسلوب منهجي للتعامل مع

الموارد المتاحة بتفكير عقلاني من حيث وفرتها ، واسلوب تحشيدها واستخدامها بشكل يضمن تصاعد وتائر الانتاجية والانتاج.

ان هذا البحث يهدف الى تحليل منهجية التدبير، واهدافها ، ومدى ضرورتها ، والعناصر التي تتكون منها في الاقتصاد العراقي، ويكشف عن أهمية التدبير ونتائجه . ويتكون البحث من المباحث الاتية :-

المبحث الاول: مفهوم التدبير ومضامينه .
المبحث الثاني: ضرورة التدبير وأهدافه .
المبحث الثالث: عناصر عملية التدبير.
المبحث الرابع: آلية منهجية التدبير وموقعها في النظام الاقتصادي العراقي. ويتضمن:
أ- آلية منهجية التدبير.
ب- موقع منهجية التدبير في هيكل مقومات النظام الاقتصادي العراقي.
ج- اجراءات التدبير.
المبحث الخامس: نتائج عملية التدبير.

المبحث الاول
مفهوم التدبير ومضامينه

يعرف الاقتصاد (Economy) بانه ادارة النقود بعناية ، في ادارة الاسرة بكفاءة ، أو انه تفادي ضياع الجهود ، أو هو مبادئ لترتيب أي نظام قابل للعمل (١). أما (Economize) فهي تخفيض النفقات. فالتدبير هو الاقتصاد بعينه لان مصطلح الاقتصاد قد نقل عن الانكليزية -Economics- وهو كما تعرفه كتب الاقتصاد مأخوذ عن اليونانية . ويرجع تاريخياً الى أرسطو ، وهو مشتق من كلمتين يونانيتي الاصل هما (ايكوس) التي تعني (المنزل) و (نوموس) وتعني (الحكم أو القانون). وقد كانت تشير أصلاً الى الطريقة التي تستطيع بها (مديرة المنزل) أو ربته استغلال دخلها المحدود بافضل شكل ممكن(٢). غير ان التدبير عندما يصبح اطار لعمل الدولة في نظامها الاقتصادي فان معناه يتجاوز حدود التصرف الاقتصادي الرشيق الى مجال أوسع. فالتدبير اذن عبارة عن عملية حشد واستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أكبر انتاج ممكن في لحظة زمنية معينة من نوع وكمية الموارد نفسها أو أقل منها . فليس من الضروري ان يكون هو فعل التدبير بوصفه الاقتصاد بالنفقات

---

(١) The Penguin, English Dictionary, P. ٢٤١، ١٩٦٥
(٢) الدكتور عبدالمنعم السيد علي،مدخل في علم الاقتصاد الجزء الاول - ص - بغداد ١٩٨٤

كما يشاع. ان التدبير هو عملية جمع واع للموارد يضمنها الوقت والجهد والمعرفة للوصول الى المستوى الأفضل من المخرجات في كل الاقتصاد في ظل المحددات التي يفرضها الحصار. فالتدبير -اذن- ليس مجرد عملية تلقائية ممكن القيام بها في كل الأوقات والظروف، انها عملية تخطيطية عقلانية. كما انها لا تعني بالضرورة تقليص النفقات أو ترشيدها مثلاً أو ايقاف الانفاق في الاقتصاد، فتقليص الانفاق لا ينتج عنه بالضرورة زيادة في الادخار أو تحقيق الأهداف المرغوبة وكما يقول السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) بهذا الصدد:-

"ان توفير عدد من المئات من الدنانير لا يتحقق فقط من خلال ضغط النفقات فحسب وانما من خلال اختيار بدائل صحيحة تحقيقاً لغرض محدد"(٣) وكما يختص التدبير بالاقتصاد العراقي كله فهو أيضاً يشمل العملية الانتاجية على مستوى الوحدات الانتاجية (الدينار) بما فيها الأفراد ضمن الأسر والأسر ضمن المجتمع. فالتدبير على هذا الأساس مسألة قرار في اختيار أفضل الوسائل والبدائل لتحقيق المنفعة المرغوبة وأساس فكرة التدبير هي أكفأ السبل لتجاوز محددات الحصار المالية والتقنية والعلمية وخلق البديل والابداع فيه.

على كل حال، ان التدبير ليست عملية مفترضة حتى ولو كان النظام الاقتصادي يعتمد اسلوب التخطيط المركزي في تخصيص الموارد، فلابد من توافره واعتماده ضمن مقومات النظام الاقتصادي كي يصبح جزءاً يؤثر في قرارات الانتاج والبناء والعمل.

ان أفضل وأنسب تعريف للتدبير ما جاء به السيد الرئيس القائد صدام حسين في رسالته الموجهة للشعب العراقي في ١٩٩٢/٨/١٢ حيث نورد منها ما نصه:-

"عملية تسويب محدد على مفردات تتضمن حلول تفصيلية مختارة على كل مفردة مما يرتبط بحياة المواطنين اليومية وحياة كل المجتمع تتناسب والظرف الراهن وتتمثل بالامكانيات المتوفرة وتقوم على أساس الاقتصاد في النفقات كما انها تتضمن تحديد الأولويات حسب أهمية تسلسلها حيث ينصب الجهد وتتكشف الامكانيات آخذين بنظر الاعتبار محدودية الموارد الأولية" (٤).

فهذا التعريف يشير بصراحة الى قرار التدبير هو عبارة

---

٣) صدام حسين- الادارة والاقتصاد في المجتمع الاشتراكي، ص ١١، بغداد.
٤) رسالة السيد الرئيس القائد صدام حسين الى الشعب العراقي في ١٩٩٢/٨/١٢.

عن عملية ذات مراحل متعددة متداخلة مع بعضها البعض تتضمن دراسة وتحليل المشكلات وتحديد الأولويات وفق الامكانيات المتوفرة . وهذا القرار كما يمكن ان يكون على مستوى الاقتصاد ككل يمكن كذلك ان يكون على مستوى الوحدات الانتاجية الفرعية وعلى مستوى العوائل فالتدبير هو عملية تحديد الأسبقيات حسب أهمية موقعها بالزمان وبالمكان، ويجب أن يقترن تفضيل الأسبقيات بعضها على بعض بقياس أهمية الأسبقية نسبة الى الأهداف المحددة مركزياً ونسبة للامكانيات المتوفرة . ويمكن أن تعطي أسبقية معينة مكان المدارة دون أسبقية أخرى على الرغم من كلفتها نسبة للموارد المتاحة ، لانها تتصل بمفردات حياة المواطنين اليومية وتسهم في تقليل آثار الحصار أو تجاوز محدداته . ان مخطط رقم (١) يحاول أن يعرض منهجية التدبير على مستوى الاقتصاد الكلي ويتوضح منه ان عملية التدبير تتشكل من مراحل متعاقبة ومن سلسلة متصلة من المفردات ابتداءاً من نقطة الانطلاق حتى الوصول الى قرار التدبير الذي هو اختيار البديل الأفضل .

ان المجتمع العراقي يقع تحت ضغط الحصار الاقتصادي الذي سبب له الكثير من المشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والاخلاقية والسلوكية . ففي ظل ظروف الحصار الاقتصادي يحتاج الاقتصاد العراقي الى آلية نشطة وكفوءة لتخصيص الموارد المتاحة على الاستخدامات المتنوعة لتحقيق أكبر اشباع ممكن للحاجات. فالاقتصاد العراقي يحتاج الى وسائل معينة كي (يقوم بعملية توزيع الموارد المحدودة على استخداماتها المختلفة ، لتحقيق أكبر اشباع ممكن للحاجات الجماعية ، وفقاً لأولويات معينة تتناسب مع احتياجات المجتمع) (٥). وقد أكد بعض الباحثين الاقتصاديين على انه الطريق الأمثل للتطور الاقتصادي هو قيام الدولة بالتنظيم الكامل لمواردها والتخطيط لرفع مستوى قوى الانتاج الوطنية ، وتدبير رأس المال الضروري للاستثمار، وبالنتيجة لابد أن تلعب الدولة دوراً مركزياً لتهيئة المتطلبات الرأسمالية الكلية من المصادر الخارجية والداخلية للتمويل ورسم استراتيجية للاستثمار (٦). فالتدبير اذن عملية معقدة وتتضمن علاقات متبادلة تمثل الدولة فيها موقعاً مركزياً ينهي حالة التشتت وحالة عدم الانضباط في صنع القرار ويضع ضوابط منطقية لعملية صنع القرار. فالتدبير عملية تتضمن الخطوات الاتية :-

---

(٥) الدكتور محمد خليل مرعي - مبادئ الاقتصاد - م - القاهرة - ١٩٨١ .

(٦) Development , Alan B. Mountoy , the Editor, Economic Planning, Bath to P. 50, London 1978

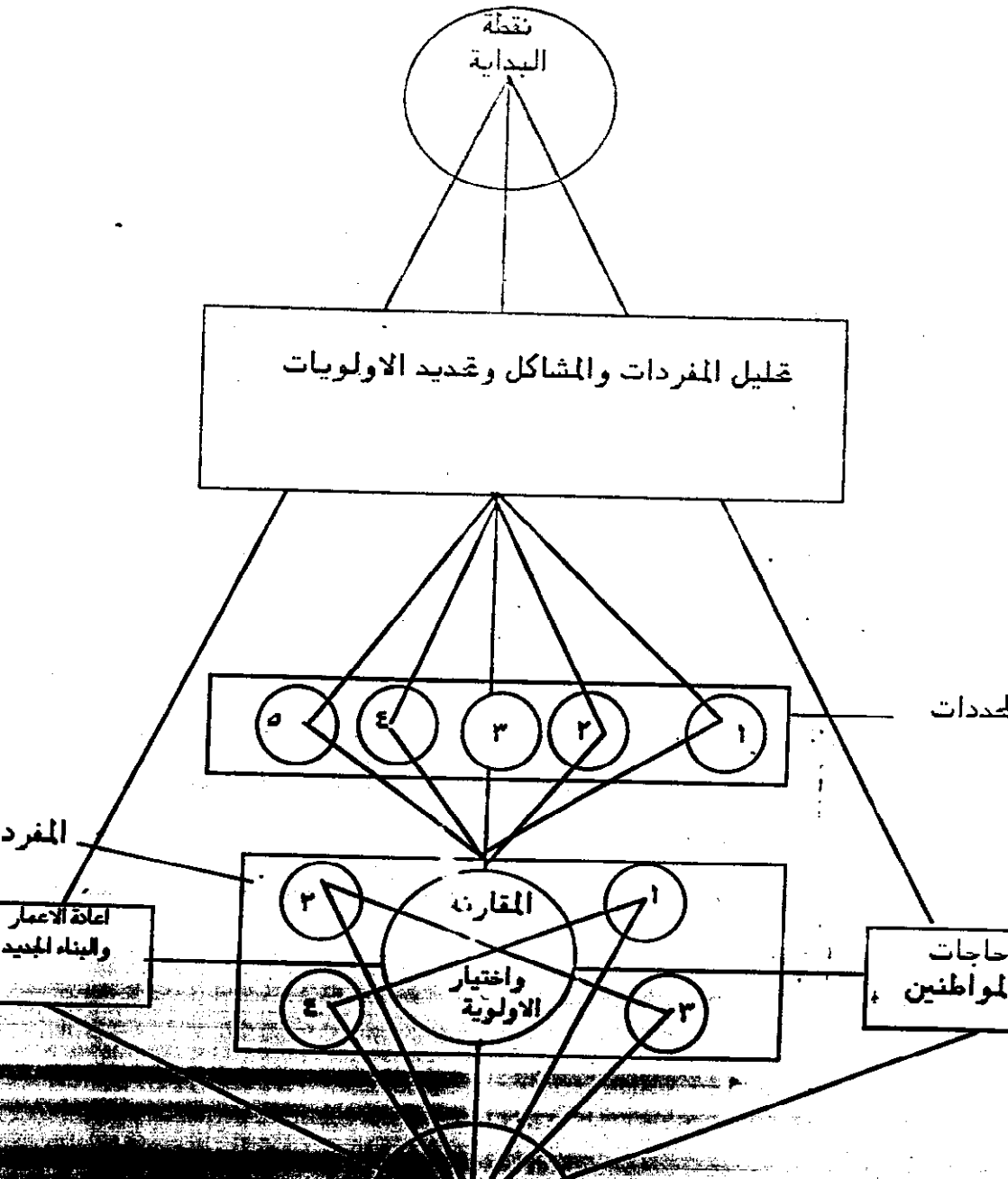
نقطة
البداية
تحليل المفردات والمشاكل وتحديد الاولويات
٥
٤
٣
٢
١
المقارنة
واختيار
الاولوية
٢
١
٤
٣
اعادة الاعمار
والبناء المديد

١- تحديد الأولويات بعد تحليل المدخل والمخرجات.
٢- اختيار الأولويات حسب تسلسل أهميتها ضمن صلتها بالاستجابة لتحقيق الأهداف والمحددات.
٣- تحديد الأولويات ذات الصلة بحاجة المواطنين وعملية البناء واعادة الاعمار.
٤- وقف المفردات الأولية المحددة وتشخيصها بدقة بهدف تكثيف الجهد عندها.
٥- الاقتصاد بالنفقات بما يحقق المخرجات نفسها أو أعلى منها - أي رفع كفاءة الاداء وتحسين الانتاجية.

وفي ضوء ما تقدم يتبين ان التدبير عمل تخطيطي ارادي واعي وليس بعمل عشوائي وتلقائي، لهذا لابد من توفر الشروط الاتية لقيام عملية تدبير حقيقية :-
١- العقل المدبر المطلع على شؤون الحياة العامة وحاجات الناس، والمستوعب للظروف المحيطة، ويمتلك ارادة صلبة وتصميماً عالياً على تجاوز محددات الحصار.
٢- رسم خطط جزئية لأعمال مفردة بذاتها بغية تنفيذها بمدى زمني محدد.
٣- توفير البدائل محلياً وفق المتوفر بغية تجاوز محدودية السلع والأدوات الاحتياطية والمشاورة بالأيدي العاملة.
٤- ابتكار الوسائل والأساليب الادارية والمالية والتخطيطية والتنفيذية وعدم الركون الى الاطر النظرية المسبقة.

على أساس هذا الفهم فان عملية التدبير أصبحت ضرورة لتصحيح مسار حركة الاقتصاد العراقي، ولكن ما مدى ضرورتها وما هي أهدافها؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني
ضرورة عملية التدبير للاقتصاد العراقي وأهدافها

من غير الممكن أن نطلب من النظام الاقتصادي العراقي أن يؤدي وظائفه الاعتيادية بالاسلوب نفسه الذي كان سائداً قبل الحصار، لأن الحصار من المتغيرات الاقتصادية، الخارجية، السلبية، التي سببت في فرض محددات على فاعلية النظام الاقتصادي والتي لم تكن موجودة أو مقدرة، مما سببت في رفع الكلفة الاجتماعية للانتاج. ولم تستطع أجهزة الدولة (آلية تنظيم الموارد وادارتها) أن تنهض بوظائفها الاعتيادية دون ابتداع اسلوب جديد في العمل. وقد حدد السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) بعض مظاهر الاخفاق في

داء وتنظيم أجهزة الدولة التي يمكن تلخيصها بما يأتي:-
١- ان بعض مؤسسات الدولة لم تحسن ترتيب أسبقيات انصباب الجهد وفق الامكانيات المتوفرة، أي انها لم تراع في عملها الحاجات الأكثر أهمية من حيث تركيز الجهد البشري والمادي وتوفر الموارد. بمعنى آخر ان مؤسسات الدولة لم تجر أية تحوير في منهجها وفي سياقات عملها الذي كان معمولاً به قبل الحصار الاقتصادي، وان وجد فهو جزئي.
٢- لم يبذل الجهد الكافي لزيادة عوائد الدولة المالية، خاصة بعد أن تعطلت مصادر العملة الأجنبية.
٣- لم تتبلور سياسات نقدية ومالية واضحة المعالم تعالج مشاكل التضخم والادخار والاستثمار والبطالة.
٤- وجود تقصير واضح في المراقبة على دخول ما ليس ضرورياً من سلع وبضائع وليس له صلة بالحاجات الأساسية للمواطنين.

وترتب على هذا القصور في النظرة وفي آلية العمل لأجهزة الدولة بروز مظاهر سلبية وخطيرة في حركة الاقتصاد العراقي، من أهم تلك المظاهر هي:-
١- ازدياد عدد الوسطاء الثانويين غير المنتجين المتطفلين على الاقتصاد الذين يمتصون دم الاقتصاد العراقي ويكوّنون ثروة باطلة، ولم يضيفوا أي قيمة جديدة للاقتصاد العراقي بل يسرقون منه القيم المضافة.
٢- شهدت السوق العراقية عرض بضائع لم تكن موجودة قبل الحصار وبأسعار باهضة وان هذا النوع من البضائع سببت في تقسيم المجتمع الى طبقتين، طبقة تشتري ما تحتاجه وما لا تحتاجه من الضروري وغير الضروري وبالأسعار المقبولة وغير المقبولة.
٣- ضعف الدينار العراقي نتيجة الاتجار بسلع وحاجات غير حيوية.
٤- بروز ظاهرة الانحراف في المجتمع نتيجة تراكم الأموال عند البعض القليل وحرمان الكثيرين من أفراد المجتمع مما سبب الحسرة والشره.

لا يستمد التدبير ضرورته من الحاجة الى معالجة المظاهر المؤذية في الاقتصاد العراقي وآثارها الاجتماعية حسب، وانما يستمدها من الأهداف المراد انجازها على صعيد الانتاج والانتاجية من حيث الكم والكيف والنوع في الاقتصاد كله. فالتدبير ليس سياسة مجتزأة ظرفياً أو انها ابتكرت لمعالجة حالة بعينها ومن ثم تختفي، انها عملية صنع القرار، تستهدف اعادة ترتيب الأولويات على مستوى الدولة والقطاع

الخاص على حد سواء . انها سياسة عامة تهدف الى رفع كفاءة النظام الاقتصادي في تخصيص الموارد والسلع لتحقيق انتاج أوفر وأفضل . ونتيجة لظروف الحصار الاقتصادي ومحدداته كانت عملية التدبير متجهة نحو أولويات معينة وهي اعادة الاعمار والبناء الجديد وتوفير الموارد الغذائية والخدمات الأساسية وفي مقدمتها توفير مستلزمات صيانة أمن العراق واستمرار وجوده الوطني ودرء النظر الداخلي والخارجي.

ان مخطط رقم (٢) يوضح أهداف منهج التدبير الذي اعتمده النظام الاقتصادي العراقي كما انه يعرض اسلوب التعادل والمفاضلة بين الاهداف (الاولويات).

المبحث الثالث
عناصر عملية التدبير

ان عملية التدبير تتكون من مجموعة من العناصر، تتحد وتجتمع مع بعض لتكون نظام التدبير الذي يعد نظاماً جزئياً في النظام الاقتصادي العراقي (Sub-system). ان التدبير لنظام لم يقتبس من تجربة عالمية أخرى أو ينقل منها عن طريق الادبيات الاقتصادية بل هو نتاج التجربة العراقية المحضة. لهذا فان العناصر المكونة له لابد ستستند الى وقائع حية في التجربة العراقية، ترتقي لكي تصبح في مستوى القياس وتصبح تجربة عملية والنتائج التي حققتها معياراً للعمل والانتاج في كامل واقع العملية الانتاجية في القطر. ويمكننا بتواضع أن نحصر أهم العناصر المكونة لعملية التدبير في العراق على مستوى الوحدات الانتاجية :-

أولاً : الحماس غير المنقطع وتحقق الثورة داخل النفس والفكر والعقل وتفجر روحية التدبير.
ثانياً : روحية العمل السائدة ونوع التعامل بين العاملين أنفسهم أو بين العاملين ورؤسائهم.
ثالثاً : عدم تركيم العمل أو تأجيل عمل اليوم الى غد.
رابعاً : التعامل بشكل عقلاني اقتصادي مع وسائل العمل.
خامساً : استخدام وسائل التقنية الحديثة المتوفرة كأجهزة الحاسوب والافادة من العلم والمعلومات.
سادساً : اعتماد البديل المحلي وتصنيعه والغاء فكرة الاستيراد من الخارج.
سابعاً : استخدام الحوافز بطريقة تجذب العاملين للعمل وتزيد الانتاج وتشغيل وسائل العمل.
ثامناً : الاستخدام الامثل للملاحيات واستنفاذها.
تاسعاً : الاطلاع على تجربة التصنيع العسكري وخاصة في مجال خلق الكادر وتوسيعه. التي يمكن تلخيصها كما يلي:-

مخطط رقم (٢)

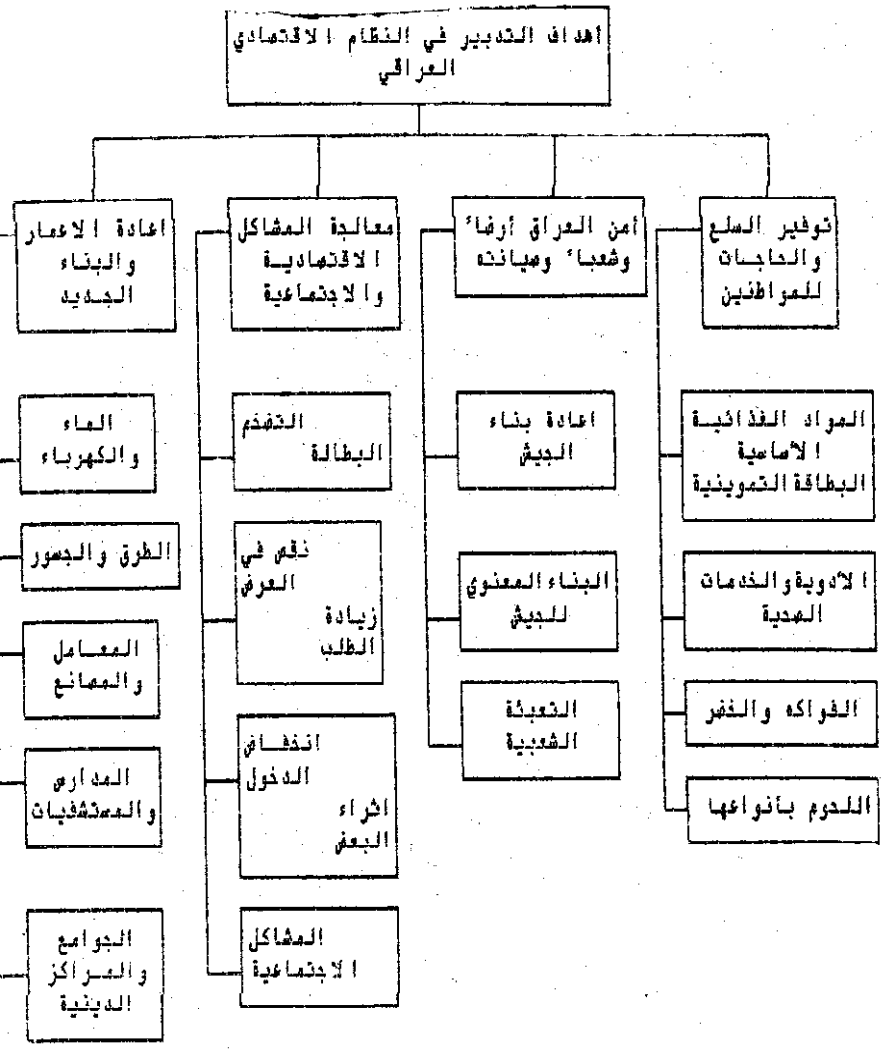
أهداف التدبير في النظام الاقتصادي العراقي
توفير السلع والحاجات للمواطنين
أمن العراق أرضاً وشعباً وصيانته
معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية
اعادة الاعمار والبناء الجديد
المواد الغذائية الاساسية البطاقة التموينية
الادوية والخدمات الصحية
الفواكه والتمور
اللحوم بأنواعها
اعادة بناء الجيش
البناء المعنوي للجيش
التعبئة الشعبية
التضخم
البطالة
نقص في العرض زيادة الطلب
انخفاض الدخول
اثراء البعض
المشاكل الاجتماعية
الماء والكهرباء
الطرق والجسور
المعامل والمصانع
المدارس والمستشفيات
الجوامع والمراكز الدينية

١- المعايشة المباشرة للعمل من قبل الذين لا علاقة لهم بالعمل وتكليفهم بهذا العمل كي يطلعوا بشكل تفصيلي عليه وهذا يؤدي الى تزايد عدد الكادر بالممارسة والمعايشة المباشرة.
٢- تكليف العاملين بمهام أكثر وساعات عمل أكثر لاداء المهمة نفسها.
٣- استخدام فكرة الحشد حتى يتمكن الفرد العامل من رؤية حقيقية لطاقته بالمقارنة مع الاخرين.
٤- تغير المسؤول أثناء العمل اذا اتضح انه لا يؤدي واجباته حسب ما هو مخطط له لتقليل الخطأ أو تحقيق الهدف واختيار العناصر الكفوءة للعمل.
٥- اتباع اسلوب المنافسة بين العاملين أو الوحدات العاملة.
٦- العمل على مدار الساعة دون النظر فيما اذا كان ليلاً أو نهاراً.

وفي كل الاحوال، ان التدبير هو عبارة عن ادارة الموارد وتحشيد الجهود على مستوى النظام الاقتصادي أو على مستوى الوحدات الانتاجية الاصغر. "فحملة الاعمار تجسد فكرة التدبير لانها تمثل استثماراً للامكانيات المحدودة جداً، كما لاستفادة من الاقفاض المهملة وتحويلها الى قيم بملايين الدنانير. ويحتاج انتاج النفط أيضاً الى بعض الكيمياويات للمعالجة وهي مستوردة. استطعنا الاستغناء عن استيرادها عن طريق البدائل والوسائل الجديدة (*).

المبحث الرابع
آلية منهجية التدبير وموقعها في النظام الاقتصادي العراقي

ان الاهداف التي يعمل النظام الاقتصادي العراقي على تحقيقها في مرحلة الحصار- كما أوضحناها في المخطط رقم (٢)- تطلبت توفير آلية لمنهجية التدبير، تمثل موقعاً في النظام الاقتصادي العراقي. لهذا سنبحث آلية منهجية التدبير وكذلك موقع هذه الآلية في النظام الاقتصادي العراقي.

١- آلية منهجية التدبير

ان معالجة مشكلة بعينها في الاقتصاد قد يتولد عنها

(*) وقائع الحلقة النقاشية الموسومة، نماذج من حملة الاعمار.. الواقع والتقويم المنعقدة في رحاب كلية الادارة والاقتصاد، كانون الاول ١٩٩٢.

بروز أزمة أخرى أو تفاقم أزمة قائمة . فمثلاً ان الانفاق ف
مجال الاعمار والبناء لربما يؤدي الى التضخم وارتفا
الأسعار . وتحسين دخول المواطنين قد يؤدي كذلك الى النتيج
نفسها مع محدودية عرض السلع في الاقتصاد العراقي. كما ا
السيطرة على التضخم يفترض به تقليص حجم الانفاق وتشجي
الادخار، الا ان اعادة الاعمار والبناء شرط ضروري لاستمرا
توفير السلع والخدمات للمواطنين الذي هو من الأهدا
الأولوية التي يستهدفها النظام الاقتصادي. وكما نلاحظ م
المخطط رقم (٣) ان عملية الموازنة في تحقيق الأهداف قد
وفرتها عملية التدبير في النظام الاقتصادي الذي يوف
امكانية التدبير في جمع البناء والاعمار مع توفير السل
والخدمات مع ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية القائمة .

من المعتاد في الاقتصاد أن يصاحب الانفاق الاستثمار
الواسع ارتفاع معدلات التضخم خصوصاً اذا كانت مستوي
الانتاج متدنية . فالاقتصاد لا يتسع للانفاق الاستثمار
والاستهلاكي الكبيرين، كما انه لا يستجيب للطلب الواسع م
يولد عنه تضخم في الاقتصاد اضافة الى ان الأحجام ع
الانفاق العام والاستثمار لربما يؤدي الى بروز مشكل
البطالة وما لها من مؤشرات اجتماعية واقتصادية . ان ه
التحليل الاقتصادي التشاؤمي لم يوقف عملية الاعمار والبن
وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين وزيادة دخولهم . فاندف
عملية الاعمار الكبيرة وما صاحبها من عمليات تمويل وانف
واسعة واستجاب الاقتصاد لمستوى معين من هذا الانفاق ع
الرغم من ارتفاع الأسعار غير المتعارف عليه في الاقتص
العراقي. ان مبررات اعادة اعمار وبناء ما خربه العدو
أصبحت واضحة ولا حاجة للتأكيد عليها هنا، فهي المدخ
الطبيعي للنهوض القادم كما انها أساس تقدم الاقتص
العراقي.

وقد يتصور البعض انه لا يمكن الوصول الى حل نا
للأهداف المؤشرة في المخطط رقم (٣) ورقم (٤) في آن واح
دونما نتائج عكسية . اننا لا ننكر وقوع معوقات أو مشكلات
الاقتصاد عند التعامل مع هذه المشاكل - كارتفاع الأسع
مثلاً - ولكن الحقيقة ان عملية التدبير مكنت النظ
الاقتصادي العراقي من ان يتعامل مع هذه المشاكل بفعالي
ومن ثم تحفيز العناصر الفاعلة في النشاط الاقتصا
الانتاجي وخاصة العقلية المدبرة المبدعة . ان النظر ال
عملية التدبير من الداخل تمكننا من اكتشاف خصائص ه
العملية وآليتها في العمل، فهي بمثابة القرا
الستراتيجية في علاقتها مع المتغيرات في البيئة المحيط

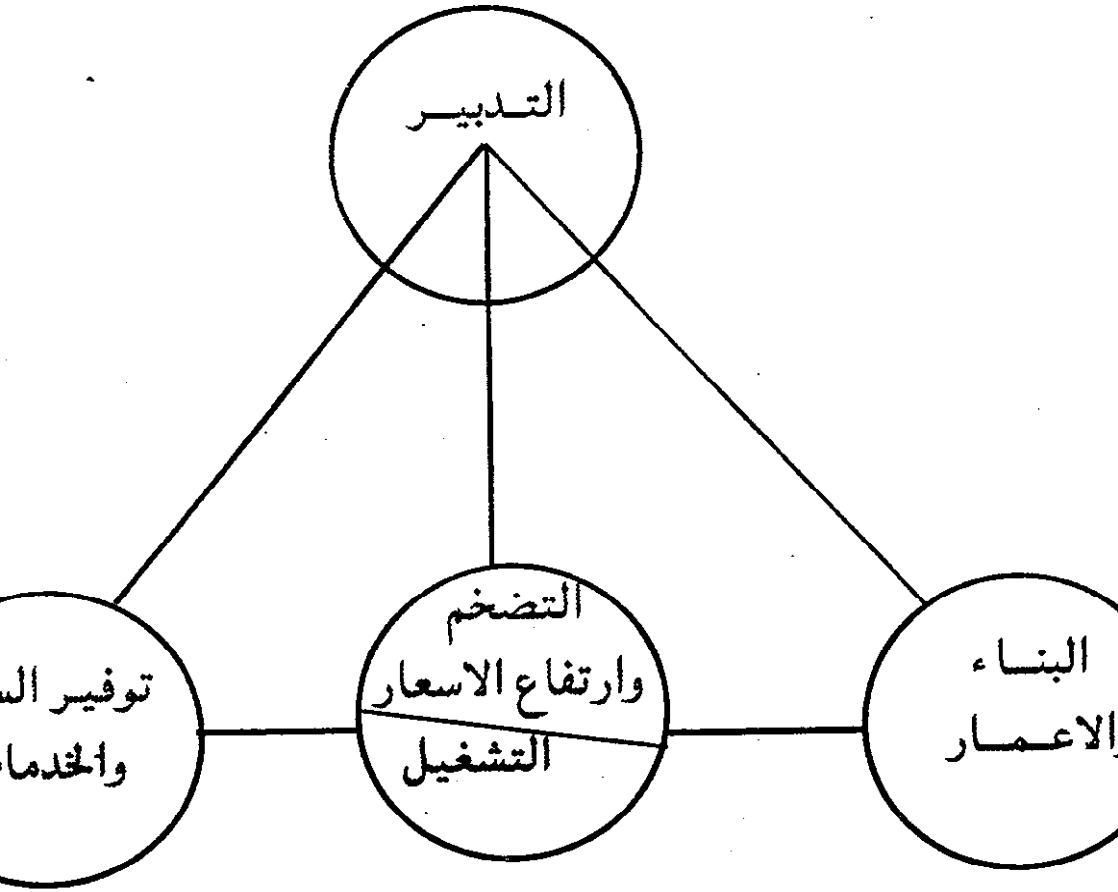

الموازنة في المشاكل الاقتصادية من خلال التدبير

مخطط رقم (٣)

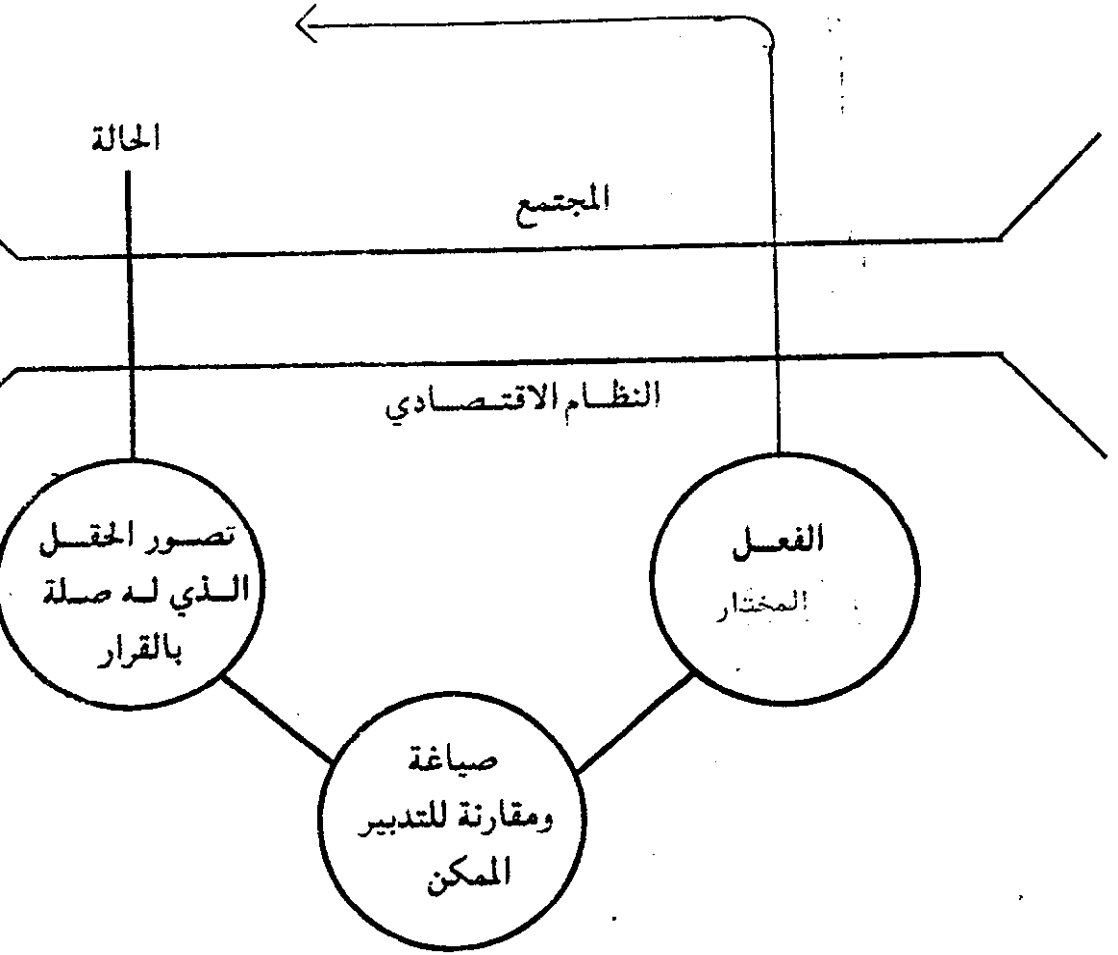
الحالة
المجتمع
النظام الاقتصادي
تصور الحقل الذي له صلة بالقرار
الفعل المختار
صياغة ومقارنة للتدبير الممكن

مخطط رقم (٤)

وهنا تختلف هذه القرارات عن النقطة الثابتة بعيدة المدى. ان مخطط رقم (٤) يعبر عن العلاقة الجدلية بين ما يثار في البيئة ورد أو استجابة النظام الاقتصادي لها. فالنظام الاقتصادي يستجيب لمتطلبات المجتمع بما يتناسب مع الحالة الناشئة وهذا ما يفرق التدبير - كقرار ستراتيجي يعالج الحالات الناشئة في المجتمع- عن التخطيط كعمل واحد ثابت. واذا قمنا باستعراض الاجراءات والقرارات التدبيرية التي تتخذها الدولة بمختلف مستوياتها نلاحظ انها عبارة عن مجموعة من العمليات والاجراءات لحالات متعددة وليست فعلاً واحداً لحالات متعددة.

ويمكن تصور ثلاث مراحل متعاقبة للوصول الى التدبير المناسب. الخطوة الاولى تتركز في تصور نوع المشكلة وحقلها ونجسها ونعني بها المعرفة الابتدائية للمشكلة.

ان السؤال عند هذه المرحلة هو تقدير أية استجابة ندعو بها بدلاً من التفكير والبحث عن اجراء معين ممكن.

وهذا يقود لعملية صياغة ومقارنة بدائل الاجراءات ضمن حقل القرار المختص ثانياً. ولا يوجد انفصال واضح بين نشاطات الصياغة والمقارنة لانها ربما لا تقع دائماً بخطوات متصلة، وربما بعد مقارنة الاختلافات الابتدائية، وبعضها قد يهمل، فان الحاجة لصياغة احتمالات أخرى سوق تحلل قبل اتخاذ الاجراء الاخير المختار ثالثاً. وهذا يقود بالضرورة لاختيار الفعل المختار.

٢- موقع منهجية التدبير في هيكل مقومات النظام الاقتصادي العراقي

ان منهجية التدبير ليست عملية حسابية مجردة للمدخلات والمخرجات على مستوى الوحدات الانتاجية الصغرى، وانما هي اطار عمل يهيمن على مفاصل ومقومات النظام الاقتصادي العراقي ويدخل في تكوينه (مخطط رقم ٥). والدليل على ذلك ان عملية التدبير تهدف الى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي العراقي ولكن بفعالية أكبر وبشكل يتناسب مع حجم وفخامة التحدي المفروض، وذلك عن طريق تحفيز واستنهاض العناصر الخاملة فيه. من ضرورات منهجية التدبير في ظروف الحصار تركيز القرار ونقله بحماس الى موقع التنفيذ باستخدام مقومات النظام الاقتصادي الاخرى خاصة "المحفزات"، واعادة توزيع الصلاحيات أفقياً وعمودياً، وتوسيع ملكية الدولة لوسائل الانتاج، وتدخل الدولة الواسع في فعاليات السوق

المخطط رقم (٥)

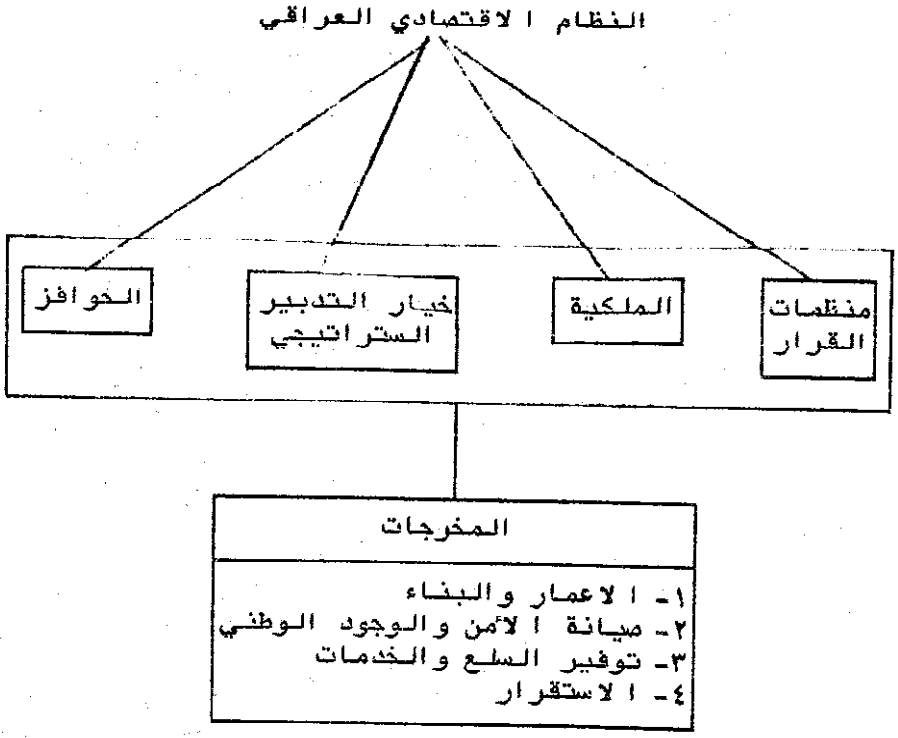

تسويقاً وتنظيماً. وعلى هذا الأساس فان منهجية التدبير تصبح عنصراً مهيمناً في هيكل تكوين النظام الاقتصادي العراقي بهدف الانتقال بالانتاج الى مستوى يستطيع العراق بواسطته تجاوز محددات الحصار في كل القطاعات الى المستوى الذي يصبح فيه الحصار محفزاً للنشاط الاقتصادي. ان التدبير كفكرة وكمنهج ليست اجراءات منفردة تقع خارج اطار النظام الاقتصادي العراقي وانما هي جزء لا يتجزأ منه. ومن الجدير بالاشارة هنا ان زرع منهجية التدبير في جسم وهيكل عمل النظام الاقتصادي العراقي لم يكن نتيجة تراكم وتطور بطيء وانما جاء نتيجة قرار ثوري حاسم اتخذته الادارة السياسية. ويمكن القول في هذا المجال ان التدبير استهدف اعادة صيانة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وبالخصوص ما يتعلق منها بتقديم الخدمات للمواطنين وتخفيف آثار الحصار

على تعبئة فاعلية أجهزة الدولة وتصحيح دورها الانتاجي والرقابي. كذلك تنشيط أجهزة الدولة في مجال حل مشاكل المواطنين، وتعزيز مالية الدولة وتنشيط دورها في مجال السيطرة على ادخال السلع وتداولها.

٣- اجراءات التدبير

ان أهداف منهجية التدبير لا تختص فقط في مجال رفع قدرات الوحدات الانتاجية العاملة وبشكل منفرد عن بعضها، وانما هي منهجية عامة لكل الاقتصاد العراقي ليتجاوز محددات الحصار. لهذا ترى ان الدولة قد تدخلت لتأمين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ضمن هذه المرحلة وذلك باتباع اجراءات يمكن تلخيصها بما يأتي:-

١- رفع أسعار المنتجات الزراعية ذات الصلة بمعيشة المواطنين أو ذات الصلة بالصناعة العراقية لتحفيز المزارعين على الانتاج الوفير.
٢- قيام الدولة بشراء المحصول الزراعي الأساسي بأسعار مغرية واعادة بيعها للمواطنين بأسعار واطئة.
٣- ادارة المصانع والمؤسسات الانتاجية التي تنتج البدائل.
٤- انشاء شبكة واسعة من وكلاء المواد الغذائية لايصال المواد الغذائية للمواطنين بسهولة ويسر.
٥- منع استيراد الملابس والاثاث والسلع غير الضرورية التي شوهت حركة الاقتصاد العراقي، ومن ثم اعادة تخصيص الموارد الى سلع ومواد ذات علاقة بثبات المواطن واستقراره. وهذا الاجراء قد شجع المنتج العراقي على توفير البديل.
٦- اتباع اجراءات مالية ونقدية لتنشيط واقع الاقتصاد العراقي وخاصة تلك التي لها علاقة بالتضخم، وتثبيت الأسعار وتشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار وزيادة موارد الدولة وبالأخص من خلال تحسين الجباية الضريبية ورفع كفاءتها والبحث عن موارد اضافية للدولة.
٧- اعداد الامكانيات الذاتية في الزراعة والصناعة والخدمات من حيث الخبرة ومن حيث القدرات الفنية والمالية.
٨- الاستيراد القليل والتصدير الكبير لتحسين وضع الاقتصاد. وان نكون مجتمعاً منتجاً وليس مستهلكاً فقط، مع زيادة الانفاق في النشاطات المنتجة.
٩- تحقيق العدالة بواسطة تدخل الدولة لتخصيص وتوزيع الموارد حسب الاستحقاق.
١٠- تحسين دخول المواطنين وبنسب متفاوتة بما يمكنهم من الحصول على السلع الضرورية وبما يتناسب مع حركة الأسعار.

خامساً : نتائج منهجية التدبير

لا يمكن بأي حال حصر ما تحقق من نتائج مستمرة على صعيد الاقتصاد العراقي نتيجة لفكرة التدبير وتنفيذها . ومن المؤكد ان الذي تحقق من منجزات جدير بالدراسة والبحث والتحليل واستنباط الأفكار التي تتعلق والمناهج، بأساليب العمل التي طبقت في حملة اعادة الاعمار والبناء . ان شواهد العمل دليل على جدية منهجية التدبير وفكرتها، كما ان آثارها قد تجاوز أهدافها القريبة الى اعادة تشغيل الآلات وتصليح المعدات والأدوات والأجهزة والآليات العاطلة وابتداع البدائل منها بما هو متوفر من مواد أولية في العراق .

ولقد تضمنت الحملة من ابداعات وابتكارات لم يسبق تطبيقها في العراق وربما في أقطار العالم الأخرى، فقد اجتهد العقل العراقي كي ينفج عن ابداعات جديدة مكنت هذا البلد الأمين من تجاوز محدودات الحصار بقدر وقد ترتب على تطبيق منهجية التدبير في العراق النتائج الآتية :-

١- ايجاد البدائل السريعة بواسطة نسب الجسور الأنبوبية القائمة ، التي ساهمت في حل مشكلة مرور الموريات والآليات وتسهيل وصول الدواء والدلع للمواطنين .

٢- منح الصلاحيات والثقة والمحفزات التي ساهمت بشكل مؤثر في الاسراع في انجاز ملة اعادة الاعمار وأكدت أهميتها في البناء .

٣- احلال البديل الوطني محل الاستيرادات الأجنبية ونتج عن ذلك:-

أ- الحفاظ على السيولة النقدية من العملات الأجنبية .

ب- خلق خبرة وطنية جسورة .

ج- سرعة الاداء باستثمار الزمن استثماراً قياسياً فريداً .

وتجدر الاشارة هنا الى ان خسائر العراق المادية والاقتصادية ما بين الثامن من آب ١٩٩٠ و ١٩٩١/١/١٧ يوم بدء صفحة العدوان العسكري الثلاثيني قرابة ٥ ألف و ٢٦١ مليون دينار، وبلغت نسبة التدمير في مرافق الحياة المختلفة بعد صفحة الخيانة والغدر ٨٤% من القدرة الكلية للعراق مع ٣,٨ مليار خسائر اقتصادية متنوعة . وهي على الشكل الآتي:-

١٧٣ منشأة صناعية
٦ سدود عملاقة
٢ محطات زراعية رئيسية
١ معمل للذرة الصفراء
١ مجمع للدواجن

٤٥٠ ماكنة وآلية زراعية
١٤ سايلو لوزارة التجارة
٧٧ مخزن مبرد
١١ سوق مركزي
٢٥ مطحنة
٣٠ محطة لانتاج النفط
١٤ مصفى
٣ منافذ لتصدير النفط
٩ مستودعات للخزن
١٣ محطة لحقن الماء
٩ محطة للضخ

اضافة الى الخراب الذي أحدثته صفحة الخيانة والغدر في المدارس والجوامع والمستشفيات والممتلكات. فمثلاً قد قدرت حجم الاضرار بالمؤسسات الصحية ١٤١ مليوناً و ٩٠٢ ألف دينار، منها ٢٥ مليوناً و ٦٠٠ ألف دينار صيانة المؤسسات الصحية. وكلفت الادوية والمستلزمات الطبية ١١٦ مليوناً و ٣٠٢ ألف دينار. وقدرت حجم دمار الكهرباء نتيجة صفحة الخيانة والغدر بـ ٤٠ مليون دينار.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتحققة عن تنفيذ فكرة التدبير وتطبيق منهجيتها كما يأتي:-

أولاً: النتائج المادية

تحققت نتائج مادية ملموسة جاوزت بحساباتها ونتائجها كل التوقعات، وتفاجأ الأعداء قبل الأصدقاء بقدرات العراقيين على اعادة البناء والعمران سواء من حيث سرعة الانجاز ودقته أو من حيث توفير البدائل الوطنية. ويمكن توضيح تلك النتائج بايراد نماذج وأمثلة على النتائج المتحققة :-

١- تعمير الجسور وبناءها

لا يخفى على أحد دقة تكنولوجيا بناء الجسور أو اعادة اصلاحها فقد كانت تلك التكنولوجيا تحتكرها الدول الصناعية الكبيرة فكان المهندس والفني العراقي يتهيب منها. ولكن مكنت حملة اعادة الاعمار المهندسين والفنيين العراقيين من تخطي حالة التهيب فاقتحموا تكنولوجيا بناء الجسور واصلاحها. ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بتصميم وبناء الجسور الجديدة وما جسر القائد صدام ذو الطابقين الا واحد من الشواهد الكبيرة في العصر الحديث في عالم بناء الجسور، ناهيك أنه صمم وبني في العراق في ظل ظروف الحصار.

لقد قدرت الاضرار التي لحقت بالجسور والطرق نتيجة العدوان الثلاثيني الغاشم بـ ٤٨٥ مليون دينار. وبلغ عدد الجسور المدمرة كلياً ٧٨ جسراً كونكريتياً و ٢٦ جسراً عائماً. ان أجهزة الدولة المعنية قامت باعادة اعمار العديد من الجسور وبناء جسور جديدة ،مباشرة بعد توقف القتال، كما انها نصبت العديد من الجسور الانبوبية ومنها على سبيل المثال :-

- بناء جسرين عائمين في محافظة ذي قار، الاول بحمولة ٣٠ طن وكان بالامكان زيادتها الى ٦٠ طن، وطوله ١٣٠ م. والثاني طوله ٢٧٠م واستمرت مدة الانجاز ٤٥ يوماً.
- جسر القرنة الانبوبي الذي استخدم فيه ١٨٠٠ انبوب بطول ٢٤م لكل انبوب، وبأقطار تتراوح بين ١٠٦-١٢٠سم، تكفي لتصريف ٧٥٠م مكعب في الثانية، وانحصرت مدة الانجاز بـ ٤ أشهر.
- بناء جسر يربط النجيبية بالفيحاء مروراً بجزيرة السندباد في البصرة وبطول ٤٥م وعرض ٥ أمتار، أنجز بـ ٢٣ يوماً.

أما الجسور الثابتة التي أعيد اصلاحها واعمارها فهي على سبيل المثال :-

١- جسر الجمهورية في بغداد وكانت نسبة الاضرار فيه ٥٠%.
٢- جسر الكوت بطول ١٨٧م و عرض ٤م.
٣- جسر العمارة الكونكريتي بطول ٣٨٥م. ويتكون من ١١ فضاء تحطمت منها خمسة فضاءات.
٤- جسر الانبار الكبير بطول ٥٦٢م.
٥- جسر الفيحاء ذو الفتحة الملاحية في البصرة ويبلغ طوله ٢٣٤م ويتكون من عشرة فضاءات، دمرت منها ثلاثة روافد مع تدمير شامل للدعامة الوسطية والحاق ضرر بالدعامتين الخامسة والسادسة والتواء سكة الحديد. وكانت أهم حلقات الاعمار فيه معالجة الجسر الحديدي واعادته الى حالته الطبيعية.
٦- جسر السكة في الورار وكانت الاضرار فيه بين ٧٥-٨٠%.
٧- لغاية ٢ حزيران ١٩٩١ تم اصلاح ١٠ جسور من أصل ١٧ جسراً في المثنى.
٨- اصلاح جسر الكرمة ذي الفتحة الملاحية في محافظة البصرة.

٢- تعمير الاتصالات

دمر العدوان الثلاثيني ٢٣ بدالة في بغداد و ١٢٣ بدالة في المحافظات و ١٦٨٦٢٨ خطاً من البدالات اليدوية الصغيرة والبنايات والمرافق جميعها الملحقة بدوائر البريد والاتصالات. وتعرضت أرصفة ومنشآت الموانئ الواقية الى أضرار كبيرة جراء القصف المعادي في أم قصر وخور الزبير

والمعقل، واحترقت أعداد كبيرة من البواخر والوحدات القائمة في القنوات الملاحية وأمام واجهات الأرصفة، تقدر بـ ٣٦ جنيه بحرية. مع تدمير ٩ جسور على خط بغداد - قائم - عكاشات، و ٤ جسور على خط بغداد - البصرة - أم قصر، اضافة الى تدمير مطار المثنى واصابة مباني مطار صدام الدولي ومهبط الطيران وتدمير محطات الرصد. وبجهد المركز أعيدت الخدمات للمواطنين بفترات استثنائية وبتكاليف بسيطة، فقد تم تشغيل القدرة الهاتفية في العراق بالكامل سواء في بغداد أو في المحافظات واعادة نصب وتشغيل بدالة الربط الوطني بسعة (١١٠٠٠) قناة هاتفية في مركز اتصالات المأمون ووسعوا خدماتها لتشمل البث التلفزيوني والاذاعي فضلاً عن الخدمات الهاتفية، و اعمار وتشغيل منظومة الاتصالات الدولية عبر الاقمار الصناعية في محطة الطيفية بسعة ١٢٨ قناة هاتفية مع قناتين تلفزيونيتين ومحطة الأرصفة في الدجيل، مع اصلاح كافة منظومات المايكروويف والكبلات المحورية التي تربط العراق بالدول المجاورة. اضافة الى اعمار أرصفة ميناء نهر الزبير مع انشاء خمسة أرصفة اضافية بملحقاتها، واعمار ١٠ أرصفة في ميناء أم قصر.

٣- اعمار الكهرباء

جرت حملة اعمار الطاقة الكهربائية بتركيز كبير نظراً لأهميتها الايجابية في حركة القطاعات الاقتصادية والخدمية الحياة بشكل عام. ان عدد محطات التوليد ٣٠ محطة ما بين حرارية وبخارية اضافة الى ٩٣ محطة ثانوية، تعرضت ٩٠% من هذه المحطات الى التهديم والاضرار سواء نتيجة القصف المعادي أو احداث صفحة الخيانة والغدر. وقد أعيد اعمار محطة كهرباء المسيب الحرارية، التي هي بسعة ١٢٠ ميكاواط تضم ٤ وحدات بـ ٤٠٠ ألف فولت. وأعيد التيار الكهربائي الى المحافظات جميعها بنسبة ٨٠% واصلاح ٢٣ محطة لتوزيع ١١/٤ كيلوفولت مع تبديل ألف محولة، مع اضافة ٤ وحدات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية بسعة اجمالية تبلغ ٢٦٣ ميكاواط مع تشغيل محطة كهرباء سد صدام بقدرة ٧٥٠ كيلوواط. وايصال التيار الكهربائي الى مركز البصرة بنسبة ٧٠% بعد ان تم تشغيل محطة الشعيبة بطاقة ٢٠ ميكاواط، ومحطة النجيبية بطاقة ٤٥ ميكاواط. ان صلة اعمار قطاع الكهرباء حالة فريدة من نوعها حيث انها ليست بنشاءات صيانة مكثفة ولا هي تنفيذ لمشروع جديد أو توسيع له ولا اعادة تشغيل معمل متوقف وانما خليط متشابك من كل هذه الأمور. وكان لابد من الاعتماد على الامكانات والموارد الوطنية بشكل رئيس نظراً لظروف الحصار الاقتصادي.

٤- اعمار واصلاح المنشآت النفطية

ان مهمة اعمار واصلاح المنشأة النفطية بطريقة التدمير العراقي لا تقل أهميه ودقة عن اعادة اعمار ما خربه العدوان فقد تم تشغيل محطات ضخ النفط الخام في منطقة نهران عمر بطاقاتها الكاملة وتشغيل محطات منطقة الزبير وايصال الغاز والنفط الخام الى محطات الطاقة الكهربائية في الشعيبة والنجيبية. كما تم حل مشكلة المصافي في فترة قياسية مذهلة باصلاح المصافي الكبيرة لسد حاجة القطر من المنتجات النفطية كاصلاح مصفى الدورة والبصرة وزيادة الطاقة الانتاجية لمصفى ذي قار.

٥- ومن شواهد البناء والاعمار باستخدام أساليب التدمير خاصة في القطاع الزراعي:-

أ- حفر نهر القائد صدام

انه من المشاريع المهمة لاستصلاح التربة والإرواء المزروعات وتحسين البيئة. ويبلغ طول النهر ٥٦٥ كم الذي يمتد من شمال بغداد الى البصرة. وتم تشغيل ٦ الف عامل فيه ما بين فني ماهر ونصف ماهر، وعامل غير ماهر ومجاميع كبيرة من المهندسين والاداريين. ان هذا المشروع يساهم في استصلاح ٦ مليون دونم من الاراضي غير الصالحة للزراعة بسبب الملوحة كما انه يساعد على رفع ٨٠ مليون خزين من الاملاح سنوياً.

ب- مشروع ري الجزيرة

يعد هذا المشروع من المشاريع الاقتصادية الستراتيجية التي سيكون لها دور فعال في التنمية الزراعية. وينقسم هذا المشروع الى ثلاثة مشاريع فرعية ويستمد مياهه من بحيرة سد صدام. ويروي المشروع ٥١٠ الف دونم.

ج- نهر القادسية

يبلغ طول هذا النهر حوالي ١٤٠ كم، وبطاقة تصريف تبلغ ٢٥٠م مكعب في الثانية، ويروي النهر نصف مليون دونم.

ء- نهر أم المعارك

يعد نهر أم المعارك من المشاريع الاروائية المهمة خاصة انه يمتد من الناصرية الى البصرة وبطول ١٠٨ كم عبر أراضي صحراوية ذات تربة صالحة للزراعة. وعلى الرغم من كل

الصعوبات التي اعترضت سير عمليات الحفر تمكن الهندسون من انجازه بكفاءة عالية ، يروي هذا النهر ٦٠٠ الف دونم من الاراضي الصحراوية الصالحة لزراعة الخضروات بانواعها ، ويؤمن توطين واسكان الالاف من العوائل .

هـ- سد العظيم

من الوظائف الرئيسية لهذا السد درء خطر الفيضان عن مدينة بغداد ، وارواء ١٥٠ الف دونم من الاراضي الزراعية الواقعة في مؤخرة السد اضافة الى توليده طاقة كهربائية تصل الى ٣٨ ميكاواط ويتسع خزانه الرئيس مليار ونصف المليار متر مكعب من المياه . وهو من المشاريع الستراتيجية العملاقة التي صممتها ونفذتها الخبرة الوطنية . وتمتد السدة الترابية فيه الى ٣ كيلومترات و ٨٠ م ، ويحتوي هذا السد على بوابات للتحكم في تصريف المياه ، وعلى نفق لنطاقة بطول ٣٠٥ أمتار وآخر للري بطول ٣,٥ متر يؤمن تصريف ٥٠ متراً مكعباً في الثانية .

مما مر ذكره تتجلى قدرة العراقيين على التدبير ، كما انه يعكس الفعالية المبدعة للانسان في العراق في تنفيذ التدبير . ان النماذج المذكورة أعلاه ما هي الا شواهد للدلالة فقط على اسلوب العمل الفني وسياقاته . وعليه لا يمكن النظر الى النتائج المادية المختلفة لمجرد كونه بناء مادي مجرد كالجسر والبناء والماكنة والالة . انها أكبر بكثير لانها أنجزت بأيدي عراقية ، ويعني هذا تصاعد حالات التحدي في نفوس العراقيين وتطور حالة الجرأة في اتخاذ القرار الذي كان يرهب .

ثانياً : الجوانب المعنوية

لقد ولدت فكرة التدبير حالة التحدي لآثار الحصار الاقتصادي الظالم ورفع العراقي من قدراته المعنوية ، والفكرية ، والقيمية ، الى مستوى التهديدات الخارجية . ولم يكن العراق مميزاً بين ان يبني بيده أو أن يهزم . ان البناء المادي تطلب روحاً معنوية وتفاؤلاً وايماناً يسبق العمل ويتزامن معه . والعراقي كان مؤمناً بقدراته الخلاقة فهو يمتلك الارادة الصلبة التي يستطيع أن يعالج بها المشاكل التي تجابه القطر ، خاصة مسألة اصلاح ما خربه العدوان . ان هذا العنفوان المعنوي رفع قدرات العمل لدى المهندس والعامل والفلاح لأن يعمل بهذه الكفاءة وبهذه القدرة المبدعة . فقد أضاف الجانب المعنوي ركناً حياً للقدرات المادية ومن ثم لا